

رسالة هرتسل إلى سيدنى ويتمان $^{(1)}$ حول التقديمات المالية لتركية بهدف إقامة الدولة اليهودية في فلسطين *

1197 /7 /8

أكتب اليك على ورق مراسلات جريدة جديدة، أسبوعية، ذات مستوى رفيع، سنصدرها لسد حاجات القضية. ستصدر "دي ولت" في الرابع من حزيران ١٨٩٧ نريد أن نقدم فيها، الى تركية، أصدق مشاعرنا العميقة. بامكانك أن تبلغ أحمد مدحت أفندي أننا سننشر فيها، بسرور وبحياد أكيد، المراسلات والانباء التي قد تكون في صالح حكومة السلطان وهذا الحل هو خطوة نحو تكريس الصحافة اليهودية لمصلحة تركية. اننا سوف نتبعها بخطوات أخرى ان شجعتم جهودنا بمشاعركم نحو القضية اليهودية.

ان أحد هذه الجهود، قمت به حسب اقتراحكم بمساعدة الجنود الجرحى جاء متأخرا جدا – ولا أريد أن أقول "لسوء الحظ" فان انتصارات القوات التركية جعلت من هذه التبرعات لا ضرورة لها. واذ أن الوضع السياسي في انجلترة وفرنسة لا يسمح ليهود هذين البلدين بالتعبير عن مشاعرهم، الموجودة فعلا، تجاه الاتراك في هذه القضية، اضطررنا أن نحصر أنفسنا بلجان أسسناها فقط في ألمانية والنمسة وهنغارية، طالبين من أصحابنا في البلاد الاخرى بتقديم مساعداتهم بالطريقة التي يرتأون.

صحيح أن ما نريد انما هو في صالح الشعب اليهودي، لكنه سوف يخدم في تجديد القوى الفعالة في الامبراطورية العثمانية وفي تمديدها.

١

⁽۱) سيدني ويتمان: صحافي بريطاني، كان مراسل "نيويورك هيرالد" في لندن. ساح في أناضولية بين عامي ١٨٩٧ – ١٨٩٨ وصادق السلطان عبد الحميد. كتب كثيراً عن أوضاع السلطنة.

^{*}المصدر: "ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩ " (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، ص ١٠١ – ١٠٢.

بادئ ذي بدء، يجب ألا يؤخذ كتابي "الدولة اليهودية" كشكل حاسم للمشروع. اني أول من يعترف ان فيه الكثير من العقائديات. وقد نشرت الفكرة، وكنت آنذاك مجرد كاتب بسيط، دون أن أعلم كيف يستقبلها الشعب اليهودي. وأفضل برهان على ذلك هو انني اقترحت الاقامة اما في الارجنتين أو في فلسطين. لكن الحركة اليهودية الجديدة أخذت، منذ آنذاك، شكلا مختلفا بالمرة. وأصبحت عملية وممكنة. اننا نراعي الظروف ونريد أن نعمل عملا سياسيا جيدا، وعملا مخلصا وقديرا.

فيما يلي تلخيص للحالة: اذا منحنا صاحب الجلالة السلطان الظروف الضرورية لاسكان شعبنا في فلسطين، نؤمن للاقتصاد التركي النظام والازدهار بالتدريج. حالما يقبل الطرفان هذا المبدأ ينصرفان الى التفاصيل.

ان من السهل أن نرى أن الراغبين في اضعاف الامبراطورية العثمانية وتفتيتها هم أعداء خطتنا. وأعداؤنا أيضا هم الذين يريدون امتصاص دماء تركية بقروضهم الشرهة. ذلك لأن الحكومة بواسطتنا، سوف تستعيد سيطرتها على موارد البلاد، وسوف تبعث البلاد من جديد.

ليس كلامي هذا الفاظا فارغة. سوف تتاح لجلالة السلطان الفرصة للاقتناع بذلك اذا شرفنا بارسال ممثل عنه الى المؤتمر الصهيوني الذي سينعقد في ميونخ من الخامس والعشرين الى السابع والعشرين من آب ١٨٩٧. بامكان ممثل صاحب الجلالة أن يحضر اجتماعاتنا كلها ، وفي هذه الاجتماعات وحدها نستطيع أن نبرهن له البرهان الساطع على طاعتنا.

غير اننا – وهذه نقطة يجب التشديد عليها – لا نريد أن نعمل على تهجير شعبنا الى فلسطين قبل أن ننجز أولا الإجراءات مع الحكومة التركية صحيح أن شعبنا تعيس في عدة دول. الا أن ذلك لا يبدل في الوضع لا نريد أن نستبدل حالة البؤس الحاضرة بحالة أخرى قبل التأكد منها يجب أن تكون الحالة الجديدة حرة وواضحة.

يصبح المهاجرون اليهود الى فلسطين رعايا لصاحب الجلالة السلطان شرط حصولهم على حق مطلق بحماية أنفسهم بأنفسهم.

وأن يعطوا حق شراء الاراضي بدون أي قيد. ولا يمكن أن تكون مسألة "اغتصاب" أحد أبدا. فالملكية حق خاص لا يمكن التنكر له. أما ممتلكات السلطان الخاصة فيدفع ثمنها نقدا حسب قيمتها، اذا شاء بيعها.

أما من حيث مسألة "حقوق الشعب" في الاجراءات فان تقدمات اليهود ستصبح ضريبة سنوية تدفع لصاحب الجلالة. سنبدأ بضريبة مائة ألف جنيه مثلاً، تزداد نسبيا، أي بنسبة الهجرة، الى أن تصل مليون جنيه سنويا واستنادا على هذه الضريبة نستطيع أن نضمن قرضا. وسوف تضمن هذه الضريبة الكميات الضخمة يا صديقي العزيز، أكثر من مرة: وهو ان حل المسألة اليهودية انما يتضمن تقوية المودعة التي حدثتك عنها سابقا، عدة مرات، ولا أريد هنا أن أعيد ما قلته قبلا، تركية. ان نشاط اليهود وأهميتهم تجاريا وماليا، معروفان جدا. انه نهر من الذهب، والتقدم، والحيوية يحوله السلطان نحو تركية حينما يسمح بدخول اليهود، الذين هم أصدقاء تركية منذ القرون الوسطى. ومع تصحيح الشؤون المالية، يتوقف تدخل الدول المتستر بحجج مزورة، وينتهي "الدين العام" وينقطع "مص الدم".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: ipsbrt@palestine-studies.org

> يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx